

كيف يواجه الناس الإخلاء— في مصر

تقرير

شبكة حقوق الأرض والسكن
التحالف الدولي للموئل





شبكة حقوق الأرض والسكن التحالف الدولي للموئل

مكتب التنسيق لبرنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

11 شارع طيبة • المهندسين • القاهرة، مصر

تليفون/ فاكس: +20 (0)23 760-0755

البريد الإلكتروني: hlrn@hlrn.org / hic-mena@hic-mena.org

الموقع على الإنترنت: www.hlrn.org / www.hic-mena.org

كيف يواجه الناس الإخلاء في مصر

تأليف: حسنين كشك وبشير صقر

حقوق الطبع محفوظة لشبكة حقوق الأرض والسكن، 2009.

تم بدعم من:

مؤسسة البناء والسكن الاجتماعي

Building and Social Housing Foundation (Coalville, England)

"الإخلاء القسري من الأرض والسكن" اسطنبول، تركيا، 4-7 شباط/فبراير 2010

أولاً: مقدمة:

شارك التحالف الدولي للموئل في مشروع "كيف يواجه الناس الإخلاء" بالتعاون مع مؤسسة البناء والسكن الاجتماعي (إنجلترا)، أحد أعضاء التحالف الدولي للموئل التاريخيين، ووحدة التخطيط الإنمائي للمدينة في جامعة لندن. وكانت المنظمة المضيفة في اسطنبول هي جمعية تنسيق حقوق السكن Konut Hakki Koordinasyonu. وقد اقتضى المشروع تجميع شهادات مكتوبة من المشاركين في الدفاع ضد الإخلاء القسرية. وقد قدم د. حسنين كشك من المركز القومي للدراسات الاجتماعية والجنائية وعضو لجنة التضامن مع فلاحي الإصلاح الزراعي الحالات من مصر، وفق نموذج استبيان معياري. وقد تضمنت معظم الحالات الثمانية حالات من الإخلاء القسري في المناطق الحضرية في تركيا (اسطنبول)، والصين (هوانجزو)، والأرجنتين (بيونس آيرس)، والبرازيل (بورتو أليجري)، وجمهورية الدومينيكان (سانتو دومينجو)، وباكستان (كارانشي)، وجنوب أفريقيا (ديربان). وفي مشاورات مع المنظمين، اقترحا شبكة حقوق الأرض والسكن-التحالف الدولي للموئل لتقديم حالات إخلاء وقعت في المناطق الريفية في مصر، تم مناقشة اثنين منها في الحلقة النقاشية/السيمينار، وهما: عزبة مرشاق وقرية سراندو. (انظر الملخصات، التي تشمل الحالة الثالثة، التي وقعت في منطقة حضرية وهي قلعة الكيش، في القاهرة، ملحقة بهذا التقرير). والملاحظات التالية تمثل انعكاس أفكار وتأملات وتفاعل الأستاذ بشير صقر، من لجنة التضامن مع الفلاحين- مصر، حول مشاركة الوفد المصري المكون منه ود. حسنين كشك.

وقد كان الهدف من هذه الحلقة النقاشية هو تعزيز التفاعل من خلال المشاركة وتقاسم تنوع من الخبرات بغية المقارنة بين الظروف والحالات المختلفة، وأيضاً التمييز بين التفاوتات المختلفة الواقعية والمصطنعة. والحقيقة أن مثل هذا التفريق يكشف في واقع الأمر العوامل المشتركة بين الخبرات المختلفة، ويخلق أرضية مشتركة للفهم ويساعد على إرساء أرضية وأساس للتعاون عبر الجنسيات بين الشعوب بعضها البعض.

ثانياً: الحلقة النقاشية

كانت الأغلبية لحالات الإخلاء القسري من السكن وأراضي البناء، وتناولت العروض بعض المواقع التي يتركز فيها نشاط المنظمات المشاركة (من باكستان والدومينيكان وجنوب إفريقية والبرازيل والأرجنتين وتركيا) علاوة على عرض لأحداث بالصين (لم يصل وفدها إلى تركيا لأسباب أمنية)، وبالنسبة لتركيا تركزت الإخلاءات في العاصمة اسطنبول.

كانت زيارتنا لبعض هذه المواقع في العاصمة التركية مفيدة من زاوية التعرف على آراء السكان المتباينة والتي تختلف عن رأى مختار المنطقة وكذلك توضيح حجم المشكلة في عاصمة هامة كاسطنبول.

كانت مشاركة الوفود في السيمينار - عدا الصين بالطبع - مهمة وفعالة إلى حد ما، أما الوفد المصري فقد كان إسهامه في حدود اختصاصه (الأرض الزراعية) وقد قلل من فعالية مشاركته أنه الوفد الوحيد في هذا المجال علاوة على القصور في الترجمة التي اقتصرت على جانب واحد (من العربية إلى اللغات الأخرى وليوم واحد إبان عرض مداخلته فقط، ولم تكن في الاتجاهين ولا طوال أيام السيمينار).

اتضح كذلك أن هناك ميل عام واحد في الدول التي نوقشت حالاتها على اختلاف نظمها السياسية تتعلق بإجراءات إخلاء وسط العاصمة وعواصم الأقاليم من السكان الفقراء ونقلهم إلى أطرافها، وتتوقف أساليب الإخلاء في القسوة أو التحايل على نوعية النظام الحاكم ومدى هيمنته على المجتمع وفلسفته إزاء عملية الإخلاء.

كذلك كان هناك مستفيدون من عمليات الإخلاء منهم العصابات المنظمة للسطو على الأراضي ويطلقون عليها تعبير (مافيا الأراضي) وقد اعترضنا على التسمية (مافيا) لكونها تعمل على التجهيل بالمستفيدين من عمليات الإخلاء القسري وتضعهم في موقع القضاء والقدر، وغالبا ما يكونون من الحكام المحليين والمسؤولين السابقين وكبار رجال الأعمال والمرتبطين بصلات قوية بالنظام الحاكم وغيرهم.

في بعض الحالات توجد عمليات إعادة تسكين في مواقع جديدة ومساكن جديدة وكلها في أماكن نائية أو في أطراف المدن وتسبب عديدا من المشاكل للسكان المتضررين المنقولين إليها تتعلق بالعمل وضعف المرافق وتعليم الأبناء والأمن ، وفي حالات أخرى يتم " تعويض " المتضررين بتعويضات رمزية تتجاهل قيمة الموقع ووجود المرافق والعمل والأمن وغيرها من المزايا التي لا يمكن تقديرها بالمال، فضلا عن كم الأضرار المعنوية والأدبية التي تصيب المتضررين وأطفالهم على وجه الخصوص. وعادة ما تكون الإخلاء مرتبطة بمشروع استثماري لأحد رجال الأعمال أو تكون المنطقة قد ارتفعت أثمان الأرض فيها بما يعود على المتضررين بالخسارة وعلى المستفيدين بالمكاسب الهائلة.

أبدى المشاركون ملاحظاتهم على التجارب والحالات المختلفة ومعظمها كانت ملاحظات عامة لم تنطرق للتفاصيل، وهنا نتركز ملاحظتنا في أن عرض التفاصيل المتعددة لعمليات الإخلاء القسري مثل صلة الإخلاء بنوع المشروع وبالمستفيدين منه، وطرق المقاومة المباشرة والقضائية ، ودور وفعالية الإعلام الخاص بالمنظمات المشاركة في دعم المقاومة وكذلك الإعلام العام ، ومدى التأثير في الرأي العام ، وطرق عرض الحالات المختلفة إعلاميا ودرجة تبني الجمهور المتضرر لأساليب المقاومة التي يقترحها النشطاء واتباعه أو رفضه لها أو استحداثه لأساليب أخرى ، ومستوى التضامن الشعبي والتضامن الدولي مع الجمهور المتضرر ، والبدائل المطروحة من الدولة أو من المنظمات الناشطة.. إلخ) هذه كلها أمور في غاية الأهمية .. ولا يكفي عرض المشكلة ونتائجها فقط ، فلا بد من حوار يدور حولها وحول جدوى أساليب المقاومة المتبعة ، خصوصا فيما يتعلق بسياسات الدولة.

ولأن وزن حالات الإخلاء القسري من المسكن تختلف من مجتمع لآخر وتتوقف على عدة عوامل منها مساحة الأرض المأهولة (بالسكان وبالزراعة و بالصناعة .. الخ) مقارنة بمساحة الدولة ككل.. وبأثمان الأرض ومواد البناء وتوصيل المرافق وغيرها.. فإن المشكلة تكتسب أبعادا مختلفة في كل مجتمع على حدة في صلتها بكل هذه العوامل.

ففي مصر يعيش السكان في حوالي 5% من مساحة الدولة الكلية وعليه فلا مجال لبدائل كثيرة وعليه فإن من يفقد أرضه الزراعية يفقد مسكنه تقريبا ومن هنا تحتل مشكلة الإخلاء القسري من الأرض وزنا مختلفا عما ه عليه في مجتمعات أخرى وهكذا.

ثالثًا: على هامش السيمينار

تخللت أيام العمل في الحلقة النقاشية الأحداث التالية:

- في يوم 4 شباط/فبراير غطى مدينة اسطنبول إضراب عام قاده ونظمته شركات التبغ التركية ضد الحصار المضروب حولها من شركات تبغ أمريكية وحيث أن تركيا من كبار منتجي التبغ ويعمل في زراعته وصناعته أعداد كبيرة من السكان فقد كانت الدعوة للإضراب والمشاركة فيه هائلة، وقد شاركت وفود السيمينار في الإضراب لمدة ساعتين.
- شاركنا في يوم آخر في مظاهرة احتجاجية وفي الحالتين لم نشاهد شرطيا واحدا إلا في أعقاب المظاهرة.
- زرنا عددًا من مواقع الإخلاء القسري في العاصمة التركية وتحدثنا مع الأهالي المتضررين ومختار المنطقة.
- حضرنا في أحد مسارح اسطنبول لقاء أداره نشطاء منظمة "هابيتات" في تركيا تحدث فيه الأهالي عن إجراءات الإخلاء القسري وتصوراتهم لأبعاد المشكلة.
- زرنا أكاديمية تركية للفكر الاشتراكي قضينا فيها عدة ساعات لتقييم السيمينار قبيل مغادرة تركيا.

رابعًا: حوارات جانبية في مسائل هامة:

بادرتُ بهذه المناقشات المتناثرة مع أحد المنظمين وبعض المشاركين أوجزها فيما يلي:

هناك مخاطر من إطلاق شعار تنظيم الجمهور خصوصا في البلاد المتخلفة دون العمل على خلق مقوماته (مقدماته) ، وهى الوعي (الذي يعنى الإدراك الحقيقي لآلية النظام السياسي الحاكم وتوجهاته العامة وموقفه من الفقراء وكذا إدراك الجوانب الفنية والمهنية للقضايا المتنوعة المثارة بشأن الإخلاء القسري).

ضرورة بعث الأمل في نفوس الفئات الفقيرة المتضررة بشأن المشاكل التي يتعرضون لها ويجرى الحوار بشأنها لأن افتقادهم للأمل سيدفعهم لإدارة الظهر لنا وتتسرب طاقاتهم في اتجاهات أخرى فاشية على الأرجح ، وبعث الأمل هنا يقع بين ثلاثة محظورات:

- الأول، هو عرض الصورة الواقعية التي توضح أبعاد العدوان على السكان والتضييق عليهم والأدوات والطرق المستخدمة في ذلك العدوان .
- والثاني، هو وسائل المقاومة وجدواها ونتائجها الفعلية إزاء عموم السكان من ناحية والمتضررين منهم مباشرة من ناحية أخرى.
- والثالث، هو الوضع المترتب على العدوان والمقاومة معا ونتائجهما التي غالبا ما تسفر عن الإخلاء.

ضرورة تعميق وتوسيع وتنويع الصلات من جانب النشطاء بالجمهور المتضرر أو الذي يمكن أن يكون هدفا للإخلاء القسري مستقبلا، والإمام بجوانب المشكلة في تفاصيلها الصغيرة والمتنوعة في جملة الحالات محل المناقشة، وما يتطلبه ذلك من تحديد اتجاه الحلول سواء في جوانبها العامة (السياسية) أو الخاصة بكل حالة على حدة، وتحديد الكيفية التي يتم البدء بها في كل حالة.

ضرورة التنبيه للمخاطر الناجمة عن طبيعة علاقة كل حالة من حالات الإخلاء القسري بالنظام السياسي الحاكم وهل تتصل هذه الحالة مباشرة وبقوة ببناء النظام السياسي أم تتصل به بشكل غير مباشر وبشكل ضعيف مقارنة بالحالة السابقة؟ .. لأن ذلك يتيح للنشطاء تحديد أولويات المواجهة التي ستحتاج بالقطع إلى الحالة الثانية- واختيار الحالات التي يتم البدء بها ... لأن تحقيق الانتصارات ولو الصغيرة يحفز همم الجميع (النشطاء والجمهور المتضرر حاليا أو المعرض للضرر مستقبلا) ويرفع روحه المعنوية ويبعث الأمل ويحاصر النظام في حالات الإخلاء الأخرى التي تتصل ببنائه مباشرة وبقوة.

تبقى كلمة أخيرة تتعلق بالمتابعة اللاحقة لنشاط الوفود المشاركة وللقضايا والحالات التي طرحتها في لقاء اسطنبول وتطورها .. وهى أمور لاشك تحتاج منا لمزيد من المراقبة.

بشير صقر

لجنة التضامن مع فلاحى الإصلاح الزراعي- مصر

23 شباط/ فبراير 2010

الملحق الأول
"إخلاء الأرض الزراعية والسكن:
دراسات حالة من مصر 1997-2009"
د. حسنين كشك

مقدمة

تتضمن هذه الورقة ثلاثة دراسات حالة؛ اثنتان حول طرد الفلاحين من الأرض الزراعية (إخلاء الأرض)، وواحدة حول إخلاء السكن بمنطقة حضرية.

وتمثل الظاهرتان: إخلاء الأرض الزراعية والسكن جزءاً من التداعيات الاجتماعية للتحويلات الاقتصادية التي حدثت وتحديث منذ سبعينات القرن العشرين في مصر. مع تبني سلطة الدولة سياسة تسعى نحو تحرير الاقتصاد في الصناعة والزراعة والخدمات.

وتكون نتيجة تلك السياسة على الطبقات الكادحة في الريف والمدينة بالغة الصعوبة. تعاني الأسر في هذه الطبقات الاجتماعية من عدم كفاية الأجور في الإنفاق على الاحتياجات الضرورية (الغذاء، الصحة، التعليم، السكن، الانتقال، الترفيه)، بالإضافة إلى معاناة البطالة، فكل أسرة بها عاطل بل أكثر من عاطل، والأطفال يضطرون للعمل، ويتسرب من التعليم أقسام متزايدة من الأطفال. وتضطر النساء للعمل، بل وللعمل لفترات أطول مما سبق، وتتزايد صعوبة بل واستحالة الحصول على سكن، وصعوبة بل واستحالة العلاج من الأمراض. ويفقد مئات الألوف من العمال أعمالهم بسبب سياسة الخصخصة (المعاش المبكر، وتسريح العمال، وفصلهم). ويفقد مئات الألوف الحيازة الزراعية الأمانة ويطردون من الأرض، ويتحملون ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية. كل ذلك وغيره في ظل الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات.

وفيما يتعلق بإخلاء الفلاحين للأرض الزراعية، يمكننا رصد أهم الطرق التي بمقتضاها يحدث الإخلاء، وهي:

1. **إلغاء الحراسات** التي كانت مفروضة على طبقة كبار الملاك. واستعاد ورتنهم 66% من 123 ألف فدان في نهاية السبعينات، كان قد تم وضعها تحت الحراسة، وفق قوانين الإصلاح الزراعي التي صدرت في أعوام 1952، 1961، 1969. وأدى ذلك إلى إخراج عدد من فقراء وصغار الفلاحين من البنيان الحيازي كمستأجرين لتلك الأراضي. وإلى تزايد تركيز الأرض في أيدي الرأسمالية الزراعية.
2. **تحرير الزراعة** الذي يعنى إطلاق أسعار مستلزمات الإنتاج (البذور والتقايي والسماد والمبيدات والوقود المستخدم في الآلات الزراعية، وأسعار فائدة القروض، وإيجار الأرض الزراعية). ويمثل قانون 96 لسنة 1992 حجر الزاوية في عملية إخلاء الفلاحين من الأرض الزراعية، حيث أصبح عقد إيجار الأرض لا يزيد عن سنة، وارتفع الإيجار من 200 جنيهاً قبل صدور هذا القانون، إلى 800 جنيهاً خلال السنوات الخمس الانتقالية، إلى 2500 في عام 1997، ليصل الآن (2009) إلى ستة آلاف في بعض القرى. وتكون النتيجة المباشرة لذلك طرد ما يزيد عن ربع مبلون مستأجر. وعدم حصولهم على أرض جديدة. سواء عن طريق التعويض بأراضي بديلة. ووفقاً لوعود الدولة. أو الحصول على أرض عن طريق الاستئجار بسبب ارتفاع قيمة الإيجار. وهو ما يعنى وجود حدود صارمة على جبر الضرر الناتج عن إخلاء الأرض الزراعية.
3. **التزوير من جانب ورثة كبار الملاك وتواطؤ هيئة الإصلاح الزراعي والشرطة**، وهو ما يؤدي في بعض القرى إلى إخلاء الفلاحين من أرض دفعوا ثمنها على أقساط خلال 40 سنة. وهي من أراضي الاستيلاء التي وزعت على الفلاحين وفق قوانين الإصلاح الزراعي.

وتشير بيانات وزارة الزراعة إلى انخفاض نسبة المساحة التي يحوزها الفلاحون الحائزون لأقل من خمسة أفدنة من 52.5% عام 1981 إلى 47.2% من مجموع الأراضي الزراعية عام 2000، مع زيادة نسبتهم من عدد الحائزين (من 90% إلى 90.4%). وتشير البيانات أيضاً إلى زيادة نسبة

المساحة التي يحوزها من لديهم خمسة أفدنة فأكثر من 47.3% عام 1981 إلى 52.8% عام 2000، مع انخفاض نسبتهم من مجموع الحائزين (10% إلى 9.6% من الحائزين).

ويعنى ذلك أن إخلاء الأرض الزراعية يتم لصالح الرأسمالية الزراعية الكبيرة والمتوسطة، وضد فقراء وصغار الفلاحين. ونعرض في هذه الورقة لحالتين من حالات النزاع حول الأرض؛ الأولى في عزبة مرشاق، بمركز دكرنس بمحافظة الدقهلية. والثانية في عزبة سراندو بمركز دمنهور بمحافظة البحيرة (اعتمدنا بشكل رئيسي على مطبوعات لجنة التضامن مع فلاحي الإصلاح الزراعي، التي حرّرها بشير صقر).

وفيما يتعلق بإخلاء السكن، تتزايد انتهاكات الحق في السكن الملائم والأمن. وتنتشر تلك الانتهاكات فيما يسمى بالمناطق العشوائية، والتي يتزايد أعدادها عاماً بعد عام. فكلما زاد الاستقطاب الاجتماعي؛ يتركز الإثراء في جانب الأقلية، ويتزايد الإفقار في جانب الأغلبية، يزيد عدد المناطق العشوائية في كل محافظات مصر. حيث يوجد في مصر 1221 منطقة عشوائية، وفي القاهرة وحدها يوجد 81 منطقة، بل أن 45% من مساحة العاصمة عبارة عن مناطق عشوائية، يعيش بها نحو 8 مليون، من شبرا شمالاً حتى فيصل وترسا بالهرم. وتمثل العشش أكثر المناطق العشوائية تخلفاً وتدنياً وإهداراً صريحاً لأبسط حقوق الإنسان في سكن تتوافر فيه الاشتراطات الصحية والبيئية والخدمية.

أولاً: وقائع ما حدث بعزبة "مرشاق" بمركز دكرنس بمحافظة الدقهلية.

ما حدث بعزبة مرشاق هو واقعة من وقائع الصراع حول الأرض الزراعية بين ورثة كبار ملاك الأرض والدولة (سلطة يوليو 1952) من ناحية، وبين الفلاحين من ناحية أخرى.

وتبدأ قصة الصراع في مرحلته الأولى بصور قانون الإصلاح الزراعي الأول (القانون 178 لسنة 1952)، الذي جعل الحد الأقصى للملكية 200 فداناً للفرد، و400 للأسرة. ثم صدور القانون الثاني (القانون 127 لسنة 1961) الذي جعل الحد الأقصى للملكية 100 فداناً للفرد، ثم القانون الثالث (القانون 50 لسنة 1969) الذي انتهى بالحد الأقصى إلى 50 فداناً للفرد، ومائة فدان للأسرة.

وقامت الدولة بتوزيع الأرض الزائدة عن الحد الأقصى على صغار وفقراء الفلاحين.

وأخذ توزيع الأرض أحد شكلين: الشكل الأول هو **تمليكها للفلاحين**، ويدفعون ثمنها على أقساط لمدة 40 عاماً لهيئة الإصلاح الزراعي، وهذه هي **أراضي لاستيلاء**. والشكل الثاني هو **تأجيرها للفلاحين** من جانب هيئة الإصلاح الزراعي، لصالح كبار الملاك أو ورثتهم. وهي **أراضي الحراسة**.

وتبدأ المرحلة الثانية من الصراع حول الأرض بصور الكثير من القوانين التي تجسد سياسات مضادة لسياسة الإصلاح الزراعي، تمثلت في عدة جوانب أهمها:

- 1- إلغاء الحراسة، وتم بمقتضاه الإفراج عن أراضي الحراسة (قانون 69 لسنة 1974).
- 2- تحرير العلاقة الإيجارية تماماً عام 1977 (وفقاً لقانون 96 لسنة 1992)، الذي رفع قيمة إيجار الأرض الزراعية من 200 للفدان قبل عام 1992 إلى 2500 جنيهاً للفدان عام 1997، ثم إلى ما يصل لستة آلاف الآن في بعض القرى. وبمقتضى هذا القانون استعاد ورثة ملاك الأرض من المستأجرين أراضي الحراسة.
- 3- تحرير أسعار البذور والتقاوي والأسمدة والمبيدات والوقود والائتمان (رفع أسعار القروض)، والآلات الزراعية، ومن ثم ارتفاع أسعار استئجارها.

بيانات أساسية عن عزبة مرشاق

- تبلغ قيمة الزمام المزروع في العزبة 400 فداناً.

- مستلزمات الإنتاج الزراعي غير متوفرة ومرتفعة الأسعار لاسيما الأسمدة العزبية تزرع محاصيل معاشية (غذاء للأسر وللمواشي: أرز، قمح، برسيم)، ويبيع جزء صغير في السوق. توجد مشكلات في ري الأرض خصوصاً في الصيف وأهم مشكلات الري هي قصر فترات المناوبة.

قصة الصراع حول الأرض الزراعية

هذا وتقدر أراضي أسرة زينب الأتربي قبل ثورة يوليو 1952، بأكثر من 2800 فداناً، و9623 متراً مربعاً من أراضي البناء. وتمتلك زينب الأتربي وحدها ما يزيد عن 450 فداناً من تلك الأراضي. وبلغت المساحة التي خضعت لقانوني الإصلاح الزراعي الأول والثاني، في عزبة مرشاق 204 فدان وهي ما كانت تملكه زينب الأتربي في القرية (بلغت أملاكها في أماكن مختلفة ما يزيد عن 450 فداناً قبيل صدور القانون الأول).

قامت هيئة الإصلاح الزراعي ببيع مساحة أربعة أفدنة (منزل وحدائق وفاكهة). وتبقت مائتا فدان ثم تقسيمها إلى قسمين:

الأول: أرض استيلاء مساحتها 100 فدان، صادرتها الدولة بموجب القانونين الأول والثاني، ووزعها بالتملك على صغار وفقراء الفلاحين ودفعوا ثمنها على مدى أربعين عاماً حتى عام 2004، وتوجد هذه الأرض في أحواض خمسة*. ووزعت هذه المساحة على خمسين أسرة آنذاك.

والثاني: أرض تحت الحراسة، وزعت على الفلاحين لزراعتها بالإيجار، وتقوم هيئة الإصلاح الزراعي بإدارتها وتحصيل إيجارها لحساب مالكة الأرض أو ورثتها. وتوجد هذه الأرض في الأحواض الخمسة ذاتها (خمسون مستأجراً من الفلاحين الصغار).

ولقد مكنت عمليات الإفراج عن أراضي الحراسة بالقانون 69 لسنة 1974 وتعديله 141 لسنة 1981 كبار الملاك من استبعاد الوسيط بينهم وبين الفلاحين، وهو هيئة الإصلاح الزراعي. وبمقتضى الإفراج عن الـ 100 فدان (أراضي الحراسة) يكف الفلاحون المستأجرون عن كونهم مستأجرين من الإصلاح الزراعي، وإنما من كبار الملاك أو ورثتهم، ومن ثم تكون عقود الإيجار الجديدة بينهم وبين الملاك.

وظل أغلب هذه المساحة تحت أيدي المستأجرين حتى صدور القانون 96 لسنة 1992، الذي اكتمل نفاذه – بعد سنوات خمس انتقالية – في أكتوبر 1977، فاسترد الملاك المائة فدان، وباعوا منها 41 فداناً فور استعادتها، وأخلى المستأجرون الأرض، واستأجرها من يقدر على تحمل الإيجار المرتفع. **لقد اضطر القانون الفلاحين إلى إخلاء الأرض. بما يسببه ذلك من ضرر اجتماعي شديد بأسرهم.**

أما فيما يتعلق بالمائة فدان الأخرى (أرض الاستيلاء) فقد استخدمت زينب الأتربي الوثائق المزورة والتفسيرات القانونية للشغرات في قوانين الإصلاح الزراعي، لتحصل على حكمين متتاليين باسترداد 50 فداناً وفق كل حكم (صدور الحكم الثاني عام 1990) ويستعيد ورثة زينب الأتربي أرض الاستيلاء بعد استرداد أرض الحراسة. ولم تطعن هيئة الإصلاح الزراعي، فهي متواطئة مع الورثة ضد الفلاحين. وقامت برفع أسماء الفلاحين الزراعيين لأرض زينب الأتربي من جمعية الإصلاح الزراعي ونقلها إلى الجمعية الزراعية لأراضي الائتمان، كمستأجرين للأرض. مع أنهم سدّدوا كل قيمتها على أقساط لمدة أربعين عاماً. وبهذا تضعهم الهيئة أمام خيارين، الأول هو قبولهم توقيع عقود إيجار مع الورثة، ومن ثم طردهم من الأرض وفق قانون 96 لسنة 1992. أما الثاني فهو امتناعهم عن ذلك، وهنا يحق للورثة محاكمتهم كمغتصبين للأرض، ومن ثم يُطردوا ويُحبسوا، يقول أحد الفلاحين: "دفعنا ثمن الأرض كلها، على 40 قسط، من سنة 1964 حتى سنة 2004. وحصلنا على بطاقات حيازة من جمعية الإصلاح الزراعي، ورغم هذا يحصل ورثة الأتربي على أحكام باسترداد الأرض.. طيب إذا كانت هيئة الإصلاح الزراعي تريد عودة الأرض للورثة، كيف أخذوا منا أقساط الأرض بعد حصول الورثة على حكم نهائي بأخذ الأرض."

* يُقسّم الزمام المزروع إلى أحواض، ويسمى كل حوض باسم خاص به.

مواجهة الفلاحين لأحكام الإخلاء من الأرض

قام الفلاحون بإزارهم قادة يساريون ومحامون بالطعن بالتزوير على الحكم الأول، أمام النيابة، فأصدر المحامي العام لنيابات الدقهلية قراراً بالتحفظ على أوراق التنفيذ. ويجدر بالذكر، أن اللواء قائد قوات الأمن التي توجهت لتنفيذ الحكم يوم 2005/6/8، امتنع عن التنفيذ بعد معرفته بأن الفلاحين قد دفعوا كامل ثمن الأرض، ومعهم بطاقات حيازة من الجمعية كملاك. أي أنه اكتشف عملية التزوير. لكن قوات الشرطة عادت مرة أخرى يوم 2005/7/12 بقيادة لواء آخر، لتنفيذ الحكم المزور. بعد تزوير الصيغة التنفيذية، بإضافة "و لو باستعمال القوة". وتقدم محامي الفلاحين ببلاغ للمحامي العام يطلب إصدار قرار بالتحفظ على أوراق التنفيذ بسبب التزوير.

ويذكر فلاح آخر من المهتدين بالإخلاء: "كنا نلحم بأن نصبح آدميين* نعيش في استقرار، ونربي أولادنا، لكن الدولة وورثة الباشوات استكثروا ذلك، فتحالف علينا موظفو الإصلاح الزراعي، وقلم المحضرين وورثة الإقطاعيين، تحت سمع وبصر كل المسؤولين، وبعد ما حصلوا ممناً على ثمن الأرض كاملاً رمونا في الشارع.. لكننا لن نحقق لهم غرضهم، وسوف ندافع عن أرضنا، وعن حرفتنا التي لا نعرف سواها".

وفي يوم الأحد 2006/5/21 بدأ العدوان على الفلاحين في عزبة مرشاق التي تضم ثلاثين بيتاً، بما يتراوح بين 16- سياراً من سيارات الأمن المركزي محملة بالجنود، بالإضافة إلى أربع مصفحات وما يتراوح بين 10-12 سيارة شرطة، وسيارة مطافئ، وفي مواجهة هذه القوات يقف في ساحة تنفيذ الحكم 600 من الفلاحين وأسرة من النساء والأطفال، وستة من الصحفيين (أربعة منهم أجانب). وتبدأ المعركة الدامية، موجات من جنود الأمن المركزي حاملي العصي والدروع ومطلقى قنابل الدخان وصيحات التهديد، وعلت صيحات الفلاحات والأطفال، وتم إلقاء بعض الفلاحات في التربة، وجرح عدد من الفلاحين وألقى القبض على عدد من الفلاحين والفلاحات (22) وكذلك على الصحفيين. وأسفرت المعركة عن إصابة 12، 5 جنود وضابط، وستة من الفلاحين.

استغرقت المعركة ساعة وربعاً. وفي أماكن الحجر ضرب الفلاحون وأحد الصحفيين وكان نصيبه من الضرب استثنائياً من شدة العنف. وظلوا في تلك الأماكن مدة تراوحت ثلاثة وأربعة أيام، حيث أفرجت المحكمة فوراً عن جميع المهتمين وبلا كفاءة. ولعبت احتجاجات السفارات الأجنبية والمنظمات الفلاحية الدولية دوراً بارزاً، وعلى وجه الخصوص أكبر تلك المنظمات على مستوى العالم وهي منظمة طريق الفلاح (فاكامبيسينا) التي تضم مائة مليون فلاح، بالإضافة إلى كونفيدرالية الفلاحين الفرنسية، بزعامة خوسيه بوفيه. كما أدانت منظمات حقوق الإنسان المصرية عمليات العنف والاعتقال والتعذيب التي مارستها قوات الأمن. كما شاركت لجنة التضامن مع الفلاحين مشاركة نشيطة بالكتابة لعدد من الصحف حول وقائع الأحد الدامي. بالإضافة إلى التغطية الصحفية للوقائع من جانب عدد من الصحفيين.

ولم يتوقف الصراع بعد تلك المعركة الدامية، حيث إدعى ورثة زينب الأترابي قيام عشرة فلاحين باغتصاب أراضي الوراثة. وبناء على ذلك أصدر المحامي العام قراراً بطرد الفلاحين. هو ما أُلغته محكمة الأمور المستعجلة بذكرنس بجلستها المنعقدة في 2008/1/27.

لقد حصل وورثة الإقطاع على أحكام بإخلاء مساحات الأراضي، التي وزعت على الفلاحين وسددوا ثمنه على أربعين عاماً، في أعوام 2004، 2005، 2007، ولم يتمكنوا من تنفيذها أبداً، رغم التزوير، ورغم تواطؤ هيئة الإصلاح الزراعي. كان لدى الفلاحون مستندات امتلاكهم الأرض، وتعلموا التصرف كجماعة واحدة متماسكة، وكانت لديهم قيادتهم ومحامين أكفاء، وتضامنت معهم منظمات حقوق الإنسان، والتنظيمات الفلاحية العالمية.

* بنى آدمين.

ثانياً: وقائع ما حدث بعزبة "سراندو" التابعة لقرية "البرنوجي" بمركز دمنهور بمحافظة البحيرة

بيانات أساسية عن عزبة سراندو

هي عزبة صغيرة يسكنها 1500 نسمة. ويبلغ الزمام المزروع 450 فدانا (90 فدانا منها بالملك، و 360 مستأجرة).

يعانى الفلاحون فيها من ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج ومن عدم توفرها، ويشترونها من السوق السوداء. ويقترض الفلاحون من تجار المحاصيل، ويسددون بعد الحصاد، بالسعر السائد وقته وهو ما يؤدي إلى خضوعهم للاستغلال. ويزرع الفلاحون الأرز والقمح والذرة والبرسيم (والقطن بنسبة صغيرة). وهى زراعة معاشية في أغلبها (لاستهلاك العائلة والمواشي). ويعمل معظم الفلاحين بالقرية بالأجر في الزراعة خارج القرية. وتوجد صعوبات في الري الزراعي، فالمياه قليلة، ويتم الاعتماد على الآبار الارتوازية فمياه النيل غير كافية. ولا توجد خدمات تعليمية أو صحية أو مواصلات بالعزبة.

وقائع الصراع حول الأرض الزراعية

وضعت أملاك نوار تحت الحراسة بقرار جمهوري عام 1965، ويذكر أن هذه الأملاك قد بلغت حينها 12 ألف فدان (في نواحي ندينه، وحفص، والبرنوجي، والمنشية الجديدة وغيرها من قرى محافظة البحيرة). وبالتواطؤ مع موظفي هيئة الإصلاح الزراعي، تم إصدار قرارات بالإفراج عن مئات الأفدنة بالكثير من تلك القرى. كم أدى التواطؤ إلى قيام عائلة نوار بالتصرف في مئات الفدادين في تلك الأرض، مع أن الإفراج كان مؤقتاً وليس نهائياً، كما أن الإفراج عن مئات أخرى من الأفدنة غير جائز قانوناً، لأنها تعتبر من الملكيات الطارئة، حيث أن اللجنة التي قامت بالإفراج لم يكن لديها المحاضر التي تبين المساحات والحدود ولم يُعَين على الطبيعة، وبالرغم من ذلك قامت بتسليمها لأسرة نوار. والجدير بالذكر أن هذه الأسرة ليس لديها مستندات ملكية لمعظم تلك الأراضي التي تدعى ملكيتها (وهو ما يعنى أنها حصلت عليها بالسرقة أو بوضع اليد). لقد قامت أسرة نوار بطرد المئات من الفلاحين في قرى مركز دمنهور من الأرض الزراعية، مع تنفيذ قانون 96 لسنة 1992 في عام 1997.

وفي عزبة سراندو قام مالك الأرض صلاح نوار، بالتواطؤ مع شرطة دمنهور، بتفريق القضايا للفلاحين في بدايات عام 2005، والهجوم الهجمي عليهم، وذلك لإكراههم على إخلاء أراضيهم. ولقد تم تفريق أكثر من خمس قضايا لعشرات الفلاحين والفلاحات. وتنوعت الاتهامات فيها بين البلطجة والإتلاف وإحراز أسلحة نارية. وساهم الضابط محمد عمار جلال الفلاحين في اضطهاد الفلاحين، وتفريق القضايا*، بتحرياته المزورة، واحتجاز الفلاحين وقيادتهم وتخويفهم، وتهديدهم حتى يضطروا إلى إخلاء الأراضي. ولقد أصدرت محاكم دمنهور حكمها ببراءة الفلاحين في كل تلك القضايا.

وفي فجر يوم الجمعة 2005/3/4 (في الثالثة والنصف صباحاً)، وبينما الفلاحون نائمون، أحاطت 10 سيارات لوري من قوات أمن البحيرة بعزبة سراندو، مصحوبة بعد من سيارات الشرطة المكتظة بالمخبرين والضباط. وداهمت القوات بيوت سبعة من الفلاحين (محمد الجرف، ومحمد الفقي، وإبراهيم أبو كليله، وحمدى الحصري، وعبد الحميد خلاف، ومحمود هاشم، وخميس الفقي) وألقت القبض عليهم وحبسهم بمركز شرطة دمنهور.

ثم يبدأ الجزء الثاني من السيناريو، في السابعة والنصف صباحاً. حيث داهمت العزبة مجموعة من عائلة نوار في سياراتهم، وبصحبتهم العشرات من المسلحين، من أبواب السوابق والسجون ومحترفي الإجرام يركبون

* القضية رقم 12551، ورقم 2825، ورقم 17154، ورقم 27917، ورقم 776 وجميعها جنح مركز دمنهور.

عدداً من الجرارات الزراعية، ومقطورة محملة بالأسلاك الشائكة والبلط والأسلحة والذخائر ، ومواد سائلة قابلة للاشتعال.

وبدأ الهجوم في منطقة تبعد عن منازل القرية بنحو كيلو متر (لكنها أقرب لقرى وعزب متاخمة (الحمدية، والبرنوجي، والمنشية الكبيرة، والمنشية الصغيرة، حبيب، أبو طاهر). وبدأ سيل هائل من طلقات الرصاص في كل اتجاه. ووصلت القوات إلى الأرض المطلوب اغتصابها من مزارعيها (محمد رجب خليل وآخرين). وبدأت الجرارات في هرس الزراعات التي كانت على وشك النضج (القمح والبرسيم) تمهيداً لحرث الأرض وزراعتها تأكيداً لواقع جديد يكون شاهداً على حيازة عائلة نوار. واستجاب فلاحو القرى القريبة لنداء التضامن مع فلاحى سراندو، واندفع الكل رجالاً ونساءً وأطفالاً للدفاع عن أرضهم. استغرقت المعركة نحو نصف الساعة، وبدأ تراجع المهاجمين، واحترقت بعض الجرارات، وسقطت بعض السيارات في الترع. ورُد الاعتداء.

وفى منتصف النهار وصلت العزبة نحو عشرين سيارة أمن مركزي، وعدد من سيارات الشرطة. لتتحول العزبة إلى تكتة عسكرية. وبدأ تدمير المنازل، وتعذيب وتشريد أهل العزبة، والقبض على الفلاحين والفلاحات والفتيات الصغيرات (ثمانية فلاحين و35 سيدة وفتاة). واستخدم محمد عمّار جلال الفلاحين منزل أحد الفلاحين المطلوبين (محمد سليمان حسنين) محبساً لمن يقبض عليه ومكاناً للاستجواب، والتعذيب الذي يندى له الحيين، الذي أدى إلى استشهاد "نفيسة المراكبي"، التي تعرضت للتعذيب الجسدي والجنسي، عن عمر يناهز 38 عاماً في 2005/3/15. لقد قام رجال الشرطة بنزع نقابها والعبث بثدييها وبطنها مع التهديد بالاعتداء عليها جنسياً (وتعرض عدد من السيدات للمعاملة نفسها). وعند إخلاء سبيل نفيسة في الثالثة فجراً، كانت في حالة جسدية ونفسية بالغة السوء. وقال أطباء مستشفى دمنهور العام الذين استقبلوها في التاسعة من مساء اليوم نفسه إنها كانت في غيبوبة عند حضورها بصحبة أهلها. وفارقت الحياة في السادسة من صباح يوم 15 مارس. لقد وضع هذا الجلد عدداً من النساء والفتيات المقبوض عليهن في أحد لوريات الشرطة، وربط شعورهن ببعضها، ليجوب هذا المحبس المتنقل القرى المحيطة لإبعادهن عن أجهزة الإعلام ومراكز حقوق الإنسان، وتم الإفراج عن 29 سيدة، وأودع العدد المتبقي من المقبوض عليهم بمركز شرطة دمنهور.

ولقد مارست الشرطة ضغوطاً رهيبية ضد عائلة نفيسة للشهادة بأن الوفاة طبيعية. كما مورست تهديدات أخرى ضد المجني عليهم من الفلاحين المحتجزين دون وجه حق لتغيير أقوالهم أمام النيابة وألصق بالمتهمين والمحبوسين – والذين بلغ عددهم 27 ومن بينهم محاميهم محمد عبد العزيز سلامة – تهم التجمهر، وإحراز السلاح، والقتل، وإتلاف الجرارات والسيارات، وغصب حيازة الغير، وسرقة مزروعات. وتراوحت مدد حبسهم بين 30-75 يوماً.

وكان المتهمون هم: محامى الفلاحين محمد عبد العزيز، وخمسة طلاب جامعيين (عماد محمد الفقي، جابر الفقي، محمد راضى الجرف، مصطفى عبد الرحيم، علاء عبد الحميد)، ومجنّد بالقوات المسلحة (محمد الشناوي)، وسبعة نساء وفتيات (سماح الجرف، كوكب عبد المنعم، رسمية خلاف، رانيا سمير، مبروكة قابيل، رحاب جمعة، عابدة عبد الله)، علاوة على ثلاثة عشر فلاحاً (مصطفى الجرف، محمد رجب خليل، أبو طالب عبد الله، جمعة عبد المنعم، أحمد خلاف، محمد عنتر، كرم الفقي، عبد الرازق أبو العلا، محمد الجيزاوي، مبروك عبد العزيز، عبد المنعم سيونى، عادل البعلقى، صلاح عبد الجواد).

ونظرت القضية أمام محكمة أمن الدولة العليا طوارئ دمنهور وتأجلت إلى 2007/1/19، التي قضت في مارس 2007 ببراءة محامى الفلاحين، وبالأشغال الشاقة 15 سنة على متهمين غيابياً، وبالسجن 7 سنوات على 5 متهمين آخرين، وبراءة بقية المتهمين. بمن فيهم جميع النساء.

ولقد تشكلت هيئة كبيرة من المحامين للدفاع عن الفلاحين ومحاميهم، ضمت محامين من مركز العدالة للدراسات السياسية والاجتماعية، ومركز هشام مبارك للقانون، ومركز النديم لتأهيل ضحايا العنف. وجمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، والمركز المصري لحق السكن، والجمعية المصرية لمناهضة التعذيب، ومركز الدراسات الاشتراكية، ولجنة الحريات بنقابة المحامين، ومركز الأرض لحقوق الإنسان.

وتضامن مع الفلاحين ومحاميهم مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، حيث انتقد التقرير الصادر عن المجلس، بجلسته الثانية (18 سبتمبر-6 أكتوبر) عام 2006 وقائع انتهاكات الحكومة المصرية لحقوق الإنسان خلال عام 2005، ومن أبرزها ما حدث في سراندو.

وتضامن مع الفلاحين الصحفيون اليساريون، والمدونون، والنشطاء السياسيون في كثير من مواقع الصراع من الفلاحين من جهة وورثة كبار الملاك وسلطة الدولة من جهة ثانية، (مثلما حدث في مؤتمر كمشيش السنوي للاحتفال بذكرى استشهاد زعيم من زعماء الفلاحين الذكرى التاسعة والثلاثين، 30 أبريل 2005).

كما تضامن مع فلاحى مصر (ومن بينهم فلاحى سراندو) المجتمعون في منتدى فلاحى شعوب البحر الأبيض المتوسط المنعقد في برشلونة 16-19 يونيو 2005.

واستمر التضامن طوال نظر القضية أمام المحكمة، التي أصدرت حكماً ببراءة 14 من الفلاحين ومحاميهم في 2008/6/16، لكن الحاكم العسكري قرر إعادة محاكمتهم أمام دائرة أخرى. وهو ما يشير إلى الوصاية العسكرية على سلطة المحاكم، وإلى أن "استقلال القضاء" هو مجرد وهم. إن حرمان المواطنين من المثل أمام قاضيهم الطبيعي هو إهدار لحجية الأحكام القضائية، وتدخلا سافراً في شئون السلطة القضائية، كما يذكر المستشار محمود الخضيرى نائب رئيس محكمة النقض.

وبين وقائع الاحتجاج الجماعى لفلاحى سراندو يوم 2005/3/4، وصدور حكم المحكمة الأخير، لم يتوقفوا عن الاحتجاج ضد تواطؤ الشرطة وهيئة الإصلاح الزراعى والجمعية التعاونية مع عائلة نوار. ففي يوم 2007/11/5 تجمع عدة مئات من الفلاحين بوسط العزبة، للاحتجاج على بيع عائلة نوار أكثر من 70 فدانا من الأراضي المتنازع عليها إلى سماسرة ومستشارين وأصحاب نفوذ. وقد كانت الجمعية الزراعية قد أعلنت الفلاحين بالبيع تمهيداً لطردهم.

لقد عانى الفلاحون معاناة شديدة بسبب موقفهم المتماسك حول ثلاثة شعارات هي: لا مساومة مع عائلة نوار، ولا بيع لقبراط واحد من الأرض لتلك العائلة، ولا شراء لما تحت أيدي الفلاحين من أرض. وحتى قبل صدور حكم المحكمة لم يتنبق متمسكا باللاءات الثلاثة سوى أحد عشر فلاحاً فقط!! حيث تراوحت مواقف الفلاحين الآخرين وهم الأغلبية (حوالي 70 فلاحاً) بين ما يلي:

- إخلاء الأرض نهائياً بمقابل مالي هزيل،
- إخلاء جزء من الأرض مقابل الاحتفاظ بجزء آخر.
- شراء الأرض من عائلة نوار.

لقد حدث ذلك التراجع في المواقف بسبب الضغط الرهيب الذي تعرض له الفلاحون، من تعذيب وملاحقة أمنية، وقتل، وتهديد مستمر. وكذلك بسبب ضعف وقلة وتبعثر حركات الاحتجاج الجماعى الفلاحين في محافظة البحيرة، وفى الدلتا، وفى الريف المصرى كله، وبسبب غياب التنظيم النقابى أو السياسى الذى يعبر عن الفلاحين ويوحدهم ويقودهم نحو تحقيق أهدافهم، وغير ذلك من أسباب.

لقد تعاملت عائلة نوار وحلفائها مع الفلاحين فرادى، كأحاد وليس كجماعة متحدة ومتماسكة، ومن ثم نجحت في شق وحدتهم وتماسكهم. كان التفاوض فردياً ولم يكن جماعياً، ومن ثم ظهرت التداعيات السلبية للأسباب المذكورة أعلاه.

ثالثاً: وقائع ما حدث بقلعة الكيش بحي السيدة زينب بمحافظة القاهرة

منطقة قلعة الكيش، واحدة من المناطق العشوائية الموجودة في قلب القاهرة، معظم سكانها من العمال والحرفيين الفقراء. ومساكنها عبارة عن عشش وحجرات من الخشب الرقيق. وتعانى المنطقة شأنها شأن العشوائيات من عدم وجود الخدمات والمرافق. وترجع مشكلات قلعة الكيش إلى بداية تسعينات القرن العشرين (1993)، عندما منحت الدولة المواطنين مجموعة من المساكن لاستعمالها كسكن (إيواء مؤقت).

وكانت الدولة تقوم بإزالة مساكن المواطنين في إطار ما أسمته بالتطوير، وبالفعل كانت قد أنجزت مرحلتين من بناء مساكن جديدة، وكان تسليم الشقق محكوماً بالفساد. وكانت الرشاوى تتراوح بين 2000-4000 جنيهها ليحصل المواطن الفقير على حقه في شقة. وكان موظفو حي السيدة زينب يماطلون بكل الطرق في عملية حصر السكان المستحقين لمساكن بديلة.

وبدأت أحداث قلعة الكيش في صباح يوم الثلاثاء 2007/3/20، عندما احترقت 200 غرفة، وأكثر من 250 من المنازل الخشبية والأكشاك. ولقد بدأ الحريق الهائل بإحدى الحجرات الخشبية. وأدى إلى تشريد أكثر من ألف مواطن وأصبحوا بلا مأوى.

وحدثت اشتباكات عنيفة بين الأهالي وضحايا الحريق من جانب، وقوات الأمن المركزي من جانب آخر، وذلك أثناء محاولة الأولين إنقاذ ما يمكن إنقاذه من ممتلكات. وكعادة المسؤولين حضر محافظ القاهرة إلى المكان وعلى مسافة بعيدة من منطقة الحريق، تم التصريح بأنه لن تنام أية أسرة ليلة واحدة في العراء، وأن المحافظة ستقوم بتسليم شقة لكل أسرة بمدينة السلام. كما أعلن أن المنطقة المحترقة كانت مدرجة في المرحلة الثالثة في مشروع التطوير.

وافترش المواطنون العراء في الشوارع المحيطة. ويوم السبت 2007/3/21 تظاهر 300 مواطن من أهالي قلعة الكيش أمام مبنى مجلس الشعب، مطالبين الدكتور فتحي سرور، رئيس المجلس، ونائب "السيدة زينب" بتدبير مساكن بديلة لهم. وكانوا يهتفون "يا سوزان قولي الحق.. لينا شقق ولا لأ". وفي الصباح الباكر يوم الخميس 2007/3/22 (أي بعد يومين فقط من الحريق)، فوجئ الأهالي بحوالي 20 سيارة أمن مركزي، و 2 بلدوزر في منطقة الحريق، لإزالة مخلفاته. واشتبك الأهالي مع القوات التي كانت تسعى لإخلاء المنطقة من الأهالي والسكان تمهيداً لهدمها.

واستخدمت القوات القنابل المسيلة للدموع، وقامت بعمليات ضرب عنيف وسحل. وأصيب 17 من السيدات والمواطنين و10 من الشرطة. وألقت قوات الشرطة القبض على خمسة من السكان وصفتهم وزارة الداخلية بأنهم محرضي المواطنين. وقدم العديد من نواب مجلس الشعب (من الإخوان المسلمين ومن المستقلين وبعض نواب الأحزاب المعارضة) عدداً من طلبات الإحاطة والبيانات العاجلة حول أحداث قلعة الكيش والعشوائيات. وبدأ المواطنون في تقديم الشكاوى والبلاغات للمسؤولين للحصول على شقة بديلة إلا أن المحاولات باءت بالفشل.

وفي يوم الخميس 2007/5/3، وبعد 45 يوماً والمواطنين وأسرهم في العراء، تظاهر أهالي قلعة الكيش أمام قصر عابدين، وأمام مبنى محافظة القاهرة القريب من القصر. وقرروا تقديم شكواهم للنائب العام، وعندما وصلوا إلى ميدان التحرير تعرضوا لاعتداء وحشي من جانب قوات الشرطة، مما أدى إلى ثلاث حالات إغماء بين السيدات، ولقد استخدمت الشرطة الهراوات الكهربائية، والصفع.

وفي يوم الاثنين 2007/5/7، قامت قوة مكونة من 6000 جندي أمن مركزي، و6 بلدوزرات تابعة لمحافظة القاهرة، بالإضافة إلى عشرات العمال من المحافظة بهدم بقايا أكشاك الحريق واختطفت الشرطة عدداً كبيراً من

الرجال وأقت بهم في الصحراء على طريق بنى سويف وعلى طريق القطامية. واعتدى رجال الشرطة على الأطفال والنساء مما أدى إلى إصابات كثيرة بينهم.

ولم تتوقف احتجاجات أهالي قلعة الكيش، من الاعتصامات* والمظاهرات والإضراب عن الطعام، ولم يتوقف القهر والقمع. وصدرت أحكام بحبس ثلاثة من السيدات حينما أصدرت محكمة عابدين يوم 2007/12/25 حكماً بالسجن لمدة عام على كل منهن بتهم التظاهر والتحريرض عليه، والاعتداء على رجال الأمن وإتلاف أجهزة لاسلكي خاصة بهم (أثناء مظاهرة النساء يوم 2007/10/21 للمطالبة بمساكن بديلة).

ونعرض فيما يلي لشهادتين لاثنتين من أهالي قلعة الكيش، من واقع تقرير للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، صدر في 2007/6/5.

أميرة نحمده محمد (20 سنة): "أنا كنت يوم الخميس 2007/3/22 (بعد الحريق بيومين) في غرفتي ومعيا حماتي.. دخل علينا 4 من أفراد الشرطة. وشدوني أنا وحماتي عشان نخرج من الغرفة بالعافية. وإحنا مش راضيين عشان حقنا ميصعش علينا. شدوني وضربوني ورموني بره على الأرض، وأنا أساساً حامل في الشهر التاسع. وبعد كده نقلوني لمستشفى المنيرة."

أحمد محمد السيد (23 سنة): "يوم الخميس الصباح لقيت حوالي 20 عربية أمن مركزي، ولوادر، وبلدوزرات. ونزل من العربيات عساكر كثير معاهم عصيان طويلة وبدأوا يزقوا الناس ويقولولهم أخرجوا من البيوت، ولما الناس رفضوا رموا علينا قنابل مسيلة للدموع. وأصبت في رجلي ونقلوني المستشفى وقعدت يومين."

ومن ذات التقرير نعرض لشهادات واقعية بعد هجوم الأمن يوم الثلاثاء 2007/5/8:

فوجئنا الساعة 6 صباحاً بالأمن المركزي والشرطة يحاصرون المنطقة، وطلبوا من الناس اللي ساكنين في المساكن المحروقة يخرجوا ليأخذوا حقهم، وبدأوا ينادوا على أسامي الناس وياخذوا البطاقات الشخصية عشان يعطوهم أوراق للحصول على الشقق، ولكننا فوجئنا بوجود بعض الناس ليسوا من المنطقة أساساً ولهم شقق، والناس المظلومين مالهاش. وطلبوا مننا أن ننتظر في الخلف، وبعدين قامت البلدوزرات بهدم المنازل الباقية. وحاولنا منعهم إلا أنهم هددونا بالاعتقال. وضربونا عشان نتفرق. وأخذوا ناس معاهم وشحنوهم في عربيات الأمن المركزي وعرفنا إنهم رموهم في الصحراء وسابوهم في الجبل، في طريق القطامية."

"الساعة 9.30 الصباح قامت الشرطة بأخذ الستات في البوكس ورمونا في الصحراء ناحية حلوان."

"بعد ما طردتنا الشرطة من البيت، أخذوا زوجي وأخوه، ومجوش لغاية دلوقت. وأنا قاعدة ومعيا 9 أطفال ومش عارفه أعمل إيه، وأروح فين."

ويشير التقرير إلى أن أفراد بعثة المنظمة المصرية لتقصي الحقائق قد شاهدوا الأهالي بين أنقاض منازلهم المحترقة، وهناك بعض الناس من فاعلي الخير يقدمون لهم الأطعمة. كما قامت بعثة من لجنة الإغاثة بنقابة الأطباء بتقديم بعض الأطعمة والأدوية.

وإذا كان بعض أهالي قلعة الكيش قد حصلوا على مساكن بديلة، فقد ارتبط ذلك بقيود عديدة، مثل الفساد والرشاوي. كما أن المناطق التي انتقل إليها الأهالي كانت بعيدة (مدينتا السلام والنهضة). **لقد كان جبر الضرر محدوداً للغاية.**

ويجدر بالذكر أن 1196 أسرة من أهالي قلعة الكيش ما يزالون حتى الآن (2009/6/20) يعيشون في ظرف صعبة، في السكن المؤقت الذي تسلمته الأسر تحت بند "حالات قاسية."

* وكانوا يهتفون في الاعتصامات: "معتصمين معتصمين والحق معنا.. ضد حكومة أكيد ظالمانا"، و"معتصمين معتصمين... ولو دخلنا الزنازين."

ويلاحظ أن احتجاجات أهالي قلعة الكبش في أوقات اعتداءات الشرطة على المنطقة، كانت تتسم بالعفوية فالاعتداءات كانت مفاجئة، وتتم في وقت مبكر من الصباح أما الاعتصامات والمظاهرات والوقفات الاحتجاجية ، والإضراب عن الطعام والشعارات فكانت أشكال من الاحتجاج تنطوي على قدر من الوعي والتنظيم.

وفي الختام، على جميع المنظمات في العالم التي تعمل ضد إخلاء الأرض والسكن تبادل الخبرات والتضامن الدائم بجميع الطرق (تواصل بالبريد الإلكتروني، ورش عمل، حملات تضامن ، نشرات .. وغير ذلك).

هذا ويمكن الحصول على صور وتفاصيل الوقائع المرتبطة بأحداث قلعة الكبش من المواقع التالية:

<http://43arb.info/meit/?p=552>
www.aljazeeraatalk.net/forum/showthread.php?t=25802
www.flickr.com/photos/elhamalawy/2061297669
www.arabist.net/arabawy/2007/05/31/qale%E2%80%99t-el-kabsh-slum
www.sumo.tv/watch.php?video=141290
www.eohr.org/ar/report/2007/re0605.shtml
www.elbadeel.net/index.php?option=com_content&task=view&id=7628&Itemid=73
www.almesryoon.com/ShowDetails.asp?NewID=7324&Page=1
www.hlrn.org/img/cases/EGY-FE-041108%20Ar.doc

كما يمكن الحصول على صور وتفاصيل الوقائع المرتبطة بأحداث مرشاق وسراندو من المواقع التالية:

<http://tadamon.katib.org/>
<http://www.hmlc-egy.org/taxonomy/term/178>
http://egyptwatchman.blogspot.com/2008/06/blog-post_16.html
www.humum.net/country/topic.php?id=9
<http://www.arabist.net/arabawy/2007/01/04/sarandotrial>
www.lchr-eg.org/103/list2005.htm
www.eohr.org/ar/report/2005/re0321.htm

د. حسنين كشك

خبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
عضو لجنة التضامن مع فلاحي الإصلاح الزراعي

البريد الإلكتروني: hassaneinkeshk@yahoo.com

المحمول: +20 (0)10 511-1579

البيت: +20 (0)2 3330-7400

ملحق 2

برنامج الحلقة النقاشية حول الإخلاء القسري من الأرض والسكن" اسطنبول، تركيا، 4-7 شباط/فبراير 2010



البرنامج: حلقة نقاشية لتبادل الخبرات

أولاً: خلفية:

تزايدت الإخلاء القسرية بمعدلات مأساوية في كافة أنحاء العالم. وبالرغم من حقيقة حدوث هذه الإخلاءات على أرض الواقع، إلا أن بعض المبادرات التي تقوم على تحركات الناس تسهم لا شك في تقليل أعداد حالات الانتهاكات التي كان من الممكن وقوعها لولا هذه المبادرات، وهناك بالطبع من يتعامل تعاملًا إيجابيًا للتعلم من هذه المبادرات والخبرات. ومن بين الدروس المهمة والرئيسية المستفادة من المجموعة الاستشارية الخاصة بالإخلاءات القسرية المساعدة للمدير التنفيذي برنامج الممثل البشري في الأمم المتحدة، أن الحركات التي يقودها الناس تمثل عنصرًا رئيسيًا لتحقيق الحلول الناجحة لمسألة الإخلاءات القسرية. ولكن، العمل على توثيق الممارسات الفعلية والاستراتيجيات عمل محدود جدًا، وعادة ما تقوم به منظمات غير حكومية ومجموعات استشارية، ولكن نادرًا ما يتوافر التعبير الكامل عن النشاط والفاعلين من الناس على أرض الواقع. فضلًا عن ذلك، فإن الشبكات الموجودة والتي يقودها الناس لا تمتلك سوى فرص قليلة على المستوى العالمي لتبادل الخبرات.

ومشروع "كيف يواجه الناس الإخلاءات" يتم بالتعاون مع حركات ومنظمات اجتماعية تناضل من أجل حقوقها في السكن والبقاء في الأماكن التي تعيش فيها، وذلك في ثماني مدن حول العالم، هي: تركيا (اسطنبول)، مصر (الجفيلية والبحيرة)، والصين (هوانجزو)، والأرجنتين (بيونس آيرس)، والبرازيل (بورتو أليجري)، وجمهورية الدومينيكان (سانتو دومينجو)، وباكستان (كاراتشي)، وجنوب أفريقيا (ديربان). و مشروع هذا السمينار أو الحلقة النقاشية لتبادل الخبرات إنما يسعى إلى الاستماع إلى أصوات الناس حول كيفية مواجهتهم للإخلاءات القسرية، ولتبادل الخبرات والتعلم المشترك والمتبادل من ممارسات ودروس بعضنا البعض.

تم إجراء المشروع بواسطة وحدة التخطيط الإنمائي في جامعة لندن

The Development Planning Unit (DPU) – University College London,

وبدعم من مؤسسة البناء والسكن الاجتماعي في إنجلترا

The Building and Social Housing Foundation (BSHF) in England

وقد استضافت هذه الحلقة النقاشية التبادلية منظمة تنسيق حقوق السكن في اسطنبول

Coordination for Housing Rights (CHR) in Istanbul.

ثانيًا: أهداف الحلقة النقاشية التبادلية.

1. عرض نتائج التوثيق لخبرات كل مدينة من المدن المشاركة في المشروع.
2. تبادل خبرات ملموسة واستراتيجيات ناجحة في مواجهة الإخلاءات.
3. استخراج الدروس المستفادة حول الأشكال المختلفة للمقاومة المشتركة وكذلك حول أسباب الإخلاء.
4. دعم وتقوية المنظمات الاجتماعية المقاومة للإخلاء في اسطنبول.

ثالثًا: النتائج المتوقعة

نأمل بنهاية الحلقة النقاشية التبادلية تحقيق النتائج التالية:

1. تعلم جميع المشاركين من بعضهم البعض ففيمما يتعلق بالخبرات في مواجهة الناس الإخلاءات في أجزاء مختلفة من العالم.
2. تزايد المعرفة والفهم والإلمام بالاستراتيجيات الحالية الموجودة في اسطنبول في مسألة مواجهة الإخلاء.
3. تجميع وتكثيف للدروس المتعلمة.
4. مراجعة لكل خبرة من الخبرات الموثقة من أجل تضمينها في تقرير نهائي.
5. البحث في الاستراتيجيات الممكنة للمستقبل.

رابعاً: الوثائق المنتظرة من الحلقة النقاشية التبادلية

1. ثمانى دراسات حالة وفق أحدث المعلومات المتوفرة.
2. عروض مرئية على برنامج PowerPoint حول الخبرات التي تمثلها كل منظمة أو حركة اجتماعية مشاركة.
3. تقرير نهائي يصدر بثلاث لغات.

خامساً: المنهجية

تمثل هذه الحلقة النقاشية الدولية الجزء الثاني من المشروع، وذلك بعد جزء التوثيق للخبرات. وق تم عقد الحلقة النقاشية على مدار ثلاثة أيام ونصف وتضمنت المفردات التالية:

- عروض مرئية على أجهزة الكمبيوتر للخبرات الموثقة: 40 دقيقة لكل حالة، و20 دقيقة للمناقشة.
- جلسات لتقديم أوراق.
- لقاءات مع السكان المحليين والممثلين لمنظمات مختلفة في اسطنبول من الملتزمين بإعمال الحق في السكن، ومقاومة الإخلاءات وبناء بدائل.

سادساً: البرنامج

تم عقد فعاليات الحلقة النقاشية في اسطنبول، من 4-7 شباط فبراير 2010 وفيما يلي صورة من جدول الأعمال الذي تم تناوله قبل وأثناء المشاركة.

Wednesday 3	Arrival of International participants in Istanbul
Day 1, Thursday 4	
9h00-9h30	Welcome from CHR, BSHF, DPU/ULC
9h30-10h30	Introduction of participants and expectations for the seminar
10h30-11h00	Coffee Break
11h00 -13h00	<ul style="list-style-type: none"> • Presentation of the programme for the seminar • Evictions and resistance: lessons learned <i>Coordinated by: Yves Cabannes</i>
13h00-14h30	Lunch
15h00- 20h00	Presentation of the experiences (part 1) <ul style="list-style-type: none"> • Istanbul • Porto Alegre • Durban • Karachi

	Lessons learned
20h30	Dinner
Day 2, Friday 5	
9h00-13h00	Meeting with social organisations in Istanbul – European side: Alibeykoy-Karadolap
13h00-14h30	Collective lunch
15h00-20h00	Presentation of the experiences (part 2) <ul style="list-style-type: none"> • Huangzhou • Santo Domingo • Egypt • Buenos Aires Lessons learned
20h30	Dinner
Day 3, Saturday 6	
9h00-13h00	Meeting with social organisations in Istanbul – Asian side: Gebze-Cumhuriyet Mahallesi
13h00-15h00	Lunch
15h00-19h00	International gathering of participants and social organisations in Istanbul. Open mass event. Coordinated by: CHR, DPU/UCL, BSHF Location: Bahçeşehir University, Beşiktaş Campus conference hall
Evening	Dinner
Day 4, Sunday 7	
9h00-12h00	Plenary session Lessons learned (introduction: Yves Cabannes) Evaluation and ways forward (Alp Antinors) Close of the event
Afternoon/evening	Departures

سابقاً: المكان

The Chamber of Architects in Karaköy -

ثامناً: المشاركون:

- ممثلون عن المدن التي تم توثيق الحالات والخبرات فيها.
- مشاركون من مؤسسة البناء والسكن الاجتماعي ووحدة التخطيط الإنمائي في جامعة لندن BSHF and UCL/DPU

- ممثلون عن منظمات قاعدية وشعبية في اسطنبول.

من بيونس آيرس، الأرجنتين

- Carlos Cesar Armando, President, Federation of Informal Settlements and Low-income Neighbourhoods (FEDEVI)
- Cristina Reynals, International Relations and Capacity Building, FEDEVI

من ديربان، جنوب أفريقيا

- Zodwa Nsibande, Abahlali baseMjondolo

من هانجزوهو، الصين

- Eva Pils (to be confirmed), School of Law, The Chinese University of Hong Kong
- No representatives from local communities

من اسطنبول، تركيا

- Köksal Dogan, Coordinator, Coordination for Housing Rights
- Alp Antinors, Coordination for Housing Rights

من كاراتشي، باكستان

- Suneela Ahmad, Urban Research and Design Cell, DAP-NED-UET
- Tariq Aziz, Activist and Social Leader, Hasan Aulia Village

من بورتو أليجري، البرازيل

- Gilmar Xavier Avila, National Movement for Housing Struggle (MNLM)
- Eduardo Solari, Utopia and Struggle autonomous community
- Edymar Cintra, National Coordination, MNLM

من سانتو دومينجو، جمهورية الدومينيكان

- Pedro Franco, Coop habitat – People's Urban Network
- Juana Iris Rivera, President of the Board of Residents of Nueva Dimensión / CODECOC

من الدقهلية والبحيرة، مصر

- حسنين كشك، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
- بشير صقر، لجنة التضامن مع فلاحي الإصلاح الزراعي

وحضر عن وحدة التخطيط الإنمائي بجامعة لندن، إنجلترا:

- Yves Cabannes, Professor, Chair of Development Planning
- Cassidy Johnson, Lecturer | MSc Building and Urban Design in Development
- Yasar Adanali, DPU Associate

وعن مؤسسة البناء والسكن الاجتماعي (BSHF)، إنجلترا:

- Silvia Guimarães Yafai, Head of International Programmes